الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الوجه العربي في المرآة الغربية

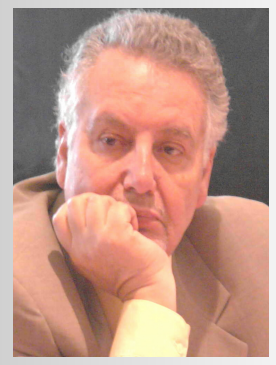

شاكر النابلسي
كاتب اردني - امريكا

-١-

اختلفت صورة العرب بعد الاعتداءات الإرهابية للحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ عما كانت عليه قبل هذه الكارثة الرهيبة. وفي رأيي أن هذه الكارثة قد حققت لـ "جبهة الإرهاب" العربية ما أرادت، من ايجاد قطيعة سياسية وثقافية بين العرب وبين الغرب. وهو الهدف الأساس لهذه الكارثة ولمسببيها. ذلك أن القطيعة الثقافية بين العرب والغرب، هي التي تؤجل تأجيلاً طويل الأمد زهرة الحداثة العربية، من أن تتفتح، ويفوح عبقها في العالم العربي. هذا برغم أنني أميل بعض الشيء إلى التفسير الذي يقول بأن كارثة أيلول ٢٠٠١ كانت بدافع العودة العربية إلى التوحش باعتباره عنفاً أعمى يعبر عن الغرائز غير المروضة. كذلك الحال مع قطع رؤوس السياح والصحافيين والمثقفين والنساء. فكما كان البدوي يشهر سيفه فجأة في حالة الغضب أو السرور، فقد أصبح العربي بقوة الدين يستعمل قوته إلى حد تجاوز ذاته كما ألمح محمد الحداد في كتابه (الإسلام: نزوات العنف واستراتيجيات الإصلاح، ص ٦٨-٦٩).

فصورة العرب التي كانت "جبهة الإرهاب" تسعى إلى ترسيخها في المرآة الغربية هي الصورة النمطية السلبية، المُكفِرة للآخر، والمعادية للآخر، والتي لا تخرج عن نطاق الإرهابي المتعصب والمتشدد دينياً. أي صورة الإنسان غير المتحضر.

-٢-

فما الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه الصورة النمطية الجامدة والقبيحة لدى الغرب عن الإنسان العربي؟

هناك عدة أسباب لهذا الوجه العربي في المرآة الغربية، منها:

١- أن الإنسان العربي منذ أكثر من عشرة قرون، وبالتحديد منذ القرن التاسع الميلادي، وبعد عهد الخليفة المأمون لم يقدم للإنسانية فكراً، أو علماً، أو ثقافة إنسانية ذات قيمة. وظلت الثقافة العربية منذ ذلك التاريخ، وحتى الآن ثقافة انغلاقية، محكومة حكماً صارماً بتراث الأموات، وبالأوهام، والخيالات الشعبية.

٢- أصبحت الثقافة العربية الآن، هي ثقافة العنف والإرهاب. وهذه الثقافة لم تأتِ من أحد، ولم تنزل من كوكب آخر، بقدر ما جاءت من داخلنا، ومن ماضينا الممتد في حاضرنا، ومن انتصار الإتباع على الإبداع، وانتصار الرواية على الدراية في تراثنا الأدبي والفقهي، وانتصار جهاد الآخر على جهاد النفس العدوانية، وهو أجمل أنواع الجهاد. لقد جاءتنا هذه الثقافة الغرائزية العنيفة، التي تقطر دماً من تقاليد الحروب، والمشاحنات القبلية والطائفية، وبطش السلطات الغاشمة، قديماً وحديثاً. جاءتنا من ردود فعلنا الهاذية على إحباطاتنا الفردية والجمعية، ومن جروحنا النرجسية سواء منها المنحدرة من هزائمنا أمام الغرب وإسرائيل، أو الآتية من تربية أسرية قاسية. والذي زاد من ضراوة هذه العوامل التراكمية، عدم وجود قطيعة ديمقراطية فيها، تؤسس لثقافة جديدة، قوامها الحوار والسلام، مثلما حصل في اليابان.

٣- غياب القطيعة الديمقراطية لعوامل العنف الدموي التراكمية، جعل صدماتنا تتحالف مع موروثنا الثقافي لصياغة شخصيتنا النفسية صياغة ثأرية، حوّلت أخذ الثأر في سلمنا القيمي إلى قيمة اجتماعية، والتسامح والغفران والجنوح إلى السلم، إلى وصمة عار وجبن وخيانة، والانفتاح على العالم؛ أي على استثماراته وقيمه تفريطاً في الهوية واقترافاً لـ "أم الجرائم"، وهي التبعية للغرب.

-٣-

ما أنجع الوسائل التي تمكننا من تغيير هذه الصورة السلبية للإنسان العربي لدي الغرب؟

على الإنسان العربي أن يتغير وتتغير معه الأمة العربية. أن التغيير في الحياة العامة من نظم وقوانين ونواميس لن يتم، إلا إذا غيّر الإنسان قناعاته وأفكاره ومنهاج حياته. واعتقد أن لا سبيل إلى التغيير الآن في العالم العربي، إلا بتبني الخطوات الآتية:

١- إنتاج الفكر النقدي، الذي يساعد على الانتقال من القطعي إلى المبرهن عليه، ومن المسلم به إلى المتناقش فيه، ومن القراءة العابرة للتاريخ إلى القراءة التاريخية للنص، لجعله في متناول العقل، ومتكيفاً مع متطلبات الحياة الاجتماعية.

٢- تبني القطيعة الجارحة مع التراث. فالحضارة الحديثة ابنة لثلاث قطائع أورثت الوعي الأوروبي ثلاثة جروح نرجسية: اكتشاف جاليلو لكروية الأرض، وداروين لنظرية التطور وفرويد للاشعور. وهكذا لم تعد الأرض مركز الكون، ولا الإنسان مركز الكائنات، ولا العقل سيد بيته، بل اتضح أنه محكوم باللاعقل؛ أي اللاشعور. والتراث الديني يلعب دور الباغي الذي يردع ورثته عن التنصل منه ومن أوامره ونواهيه. كما أن التثبت العصابي في هذا التراث - كما تفعل الأصولية والسلفية - يغذي النرجسية الجمعية والمركزية الإثنية بوتائر عالية مما يجعلها تلعب دور العائق الذهني.

٣- كسر المُحرمات الغبية التي يحكم بها الأموات الأحياء، لأن المثقف تعريفاً هو مع الحداثة وضد القدامة، ومع العقل ضد النقل، ومع التجديد ضد التقليد، ومع الديمقراطية ضد التوتاليتارية، ومع حرية المرأة ضد استعبادها.

-٤-

لقد اقترنت صورة الإنسان العربي في أذهان الغرب منذ اعتداءات الحادي عشر من أيلول بالإرهاب، فهل هناك ما يسوّغ أعمال العنف في الإسلام؟

ليس هناك ما يُسوّغ أعمال العنف في الإسلام وبعض العرب لم يعودوا مسلمين الآن، ولا علاقة لبعض العرب وإرهابهم اليوم بالإسلام الصحيح .

أصبح بعض العرب اليوم بلا دين.

فلا يغرنّك هذا العدد الضخم من المساجد، وهذا العدد الضخم من المصلين والحجاج في العالم العربي، وهذه الكميات من أموال الزكاة والصدقات. فهذه طقوس اعتاد عليها العرب في الجاهلية الأولى، وهم الآن يعيشون الجاهلية الثانية. فالعرب لا يشكلون غير ١٩٪ من مسلمي العالم، ومع ذلك فهم الذين أقاموا العالم ولم يقعدوه على رأس الإسلام بتصرفاتهم الدموية، وبعنفهم الموروث عن عصبيتهم، وليس عن دينهم. فهذا العنف اليومي، لا يمتُّ إلى أي دين من الأديان بصلة. بل لا يمتُّ إلى قيمة من قيم الإنسانية الراقية والمتحضرة.

فهل عاد العرب فجأة من عصور العقلانية إلى عصور الهمجية والغريزية؟

وهل فقد العرب آليات السيطرة على غرائزهم في البطش والقتل وممارسة العنف على هذا النحو الذي نراه الآن؟

من شوه ولا يزال يشوه صورة المسلمين في العالم؟

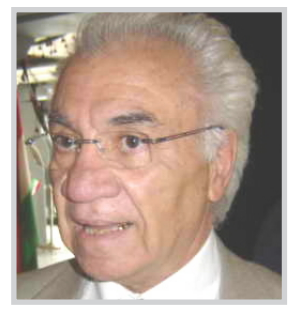

كاظم حبيب
كاتب سياسي - المانيا

قطع العالم المتحضر شوطاً بعيداً في تبني العلمانية في بناء العلاقة الجديدة بين الدين والدولة ، أي الفصل بين الدين والدولة الذي هو جوهر العلمانية والذي لا يمكن أن يحصل عملياً إلا في ظل نظم ديمقراطية وسيادة الحرية الفردية وحرية الديانة والأديان ، حرية أتباع الأديان بممارسة طقوسهم وتقاليدهم الدينية ومع عدم الإساءة لهم أو لحياتهم الخاصة. وفي هذه المجتمعات أقرت الغالبية العظمى من سكان الدول الأوروبية ، وكذلك الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا والهند ، هذا المبدأ وتمارسه شعوبها عملياً منذ عقود غير قليلة. ولكن هذه الحقيقة لم ولن تمنع من بروز جماعات دينية سلفية متعصبة تميز بين الناس على أساس الدين أو المذهب ، كما يمكن أن تظهر قوى أخرى تميز بين الناس على أساس قومي أو اللون أو الجنس . ولكن هذه الجماعات مرفوضة عملياً من الغالبية العظمى من السكان وتحاسب وتعاقب دساتيرها من يمارس ذلك فعلياً ومن يروج للعداء بين أتباع القوميات والأديان والمذاهب ...الخ.

هكذا استقبلت الدول الأوروبية والولايات المتحدة وغيرها من الدول المتحضرة طلبة وشغيلة أجانب في الخمسينيات والستينيات وفي سنوات لاحقة أيضاً واحتضنتهم بغض النظر عن القومية أو الدين أو المذهب، ومن بينهم كان الكثير من المسلمين من دول إسلامية وعربية، بمن فيهم الترك والكرد والفرس والعرب على سبيل المثال لا الحصر. فهذه الدول وفرت للطلبة والشغيلة والعاملين لديهم ظروفاً طبيعية للدراسة والثقافة والعمل والوظائف وممارسة طقوسهم الدينية وبناء جوامعهم في مدن كثيرة، ولم يحصل أي اعتداء على هؤلاء الناس. وربما صادف البعض منهم مصاعب معينة لا بسبب الدين بل بسبب وجود قوى شوفينية أو عنصرية تكره الأجانب عموماً، وهي ظاهرة موجودة في جميع بلدان العالم وأن اختلفت في شدتها وحدتها، بل نجدها بين الدول العربية حين يستقبلون مواطنين من بلدان عربية أخرى لأغراض العمل بشكل خاص. والعراق والجزائر ودول الخليج وغيرها شاهد صارخ على ذلك.

ألا أن الموقف من العالم العربي بدأ يتغير بشكل واضح بعد الهجوم الإرهابي الذي شنته جماعة فلسطينية ضد اللاعبين الإسرائيليين في ميونخ أثناء الدورة الأولمبية الدولية، ومن ثم محاولات اختطاف الطائرات والبواخر والاغتيالات عبر المقاتلين الفلسطينيين. ولكنها خفت بعد أن كفت تلك القوى عن ممارسة هذه العمليات الإرهابية التي أساءت إلى القضية الفلسطينية كثيراً جداً.

وخلال العقود المنصرمة، أي في فترة الحرب الباردة، لم يتحرك الغرب بشكل مباشر ضد المناهج التعليمية والتثقيف الديني في الدول الإسلامية والعربية وفي عدد منها على نحو خاص، رغم توفر المعلومات الضرورية عن طبيعة تلك المناهج، إذ أنها كانت تخوض حرباً باردة ضد الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية وبالتالي كان يهمه تعبئة حكومات تلك الدول وشعوبها ضد الاتحاد السوفييتي والأحزاب الشيوعية، بغض النظر عما كانت تمارسه تلك الحكومات ضد شعوبها. ورغم أنها كانت تعلم أيضاً بأن تلك المدارس كانت تقوم بإرسال أعداد كثيرة من معلمي الدروس الدينية إلى سائر بقاع العالم وحيث يوجد مسلمون أو جوامع ومساجد لكي يمارسوا التثقيف وفق المناهج المقررة في المدارس الدينية في السعودية وفي مدارس دينية وأكاديميات عربية خاضعة لمناهج التعليم الديني السعودية وبتمويل سعودي في بلدان كثيرة في العالم. لقد كانت المناهج تعتمد على المذهب الوهابي الذي دخل في تحالف مع حركة الأخوان المسلمين في مصر، ومن ثم عمم هذا التحالف على صعيد العالم العربي والإسلامي. وبدأت تلك المدارس تخرج أعداداً كبيرة من طلبة المدارس الدينية الذين عبئوا بثقافة وحيدة الجانب وذات سمات محددة وشديدة التاثير على وعي وفعل الفرد الذي يؤمن بها.

وفي فترة الصراع السوفييتي- الأمريكي توجه عدد كبير جداً من خريجي وطلبة تلك المدارس "للقتال" في أفغانستان ضد الوجود العسكري والسياسي السوفييتي وضد الحكومة الأفغانية التي كانت تجد الدعم والتأييد والحماية من الاتحاد السوفييتي. وساهمت هذه المشاركة تنشيط الحركات الإسلامية السياسية المتطرفة وفق التثقيف الديني في المدارس السعودية. وحققت تلك القوى بدعم ثلاث دول هي الولايات المتحدة والمملكة السعودية وباكستان انتصاراً كبيراً حين أمكن فرض الانسحاب على القوات السوفييتية من أفغانستان والتي أسهمت بدورها في إعطاء دفعة جديدة لهذه القوى على صعيد كل بلد إسلامي وعربي وعلى السعيد الدولي.

وفي العام ١٩٧٩ شهدت إيران انتصار الحركة الشعبية على الشاه ونظامه السياسي واستطاعت قوى الإسلام السياسي بقيادة روح الله الخميني السيطرة ووجهت الثورة الشعبية لصالحها وهيمنت على الحكم. فشهد الإسلام السياسي في هذه الفترة انتعاشاً ملموساً تطور مع دخول إيران في حرب شرسة مع النظام العراقي حيث بدأت إيران تبني تنظيمات سياسية إسلامية في بعض الدول العربية والإسلامية.

وجد "المقاتلون" المسلمون تأييداً ودعماً واحتضاناً مستمراً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، إضافة إلى تزويدها بالسلاح وبما هو ضروري من أموال وتدريب، بسبب كفاحهم ضد عدوهم الأول الاتحاد السوفييتي، ولم تشعر الإدارة الأمريكية في حينها بالخطر الذي بدا واضحاً للكثير من المتابعين السياسيين، إذ أن العداء للسوفييت افقدهم البصر والبصيرة . لقد رفعوا الغطاء عن القمقم وتحركت معه الروائح النتنة التي غطتها العقود والقرون المنصرمة لتزكم أنوف البشرية بأسرها وتتسبب بكوارث جديدة نعيش بعضها الكثير في هذه الأيام.

لقد انتهت المعركة مع السوفييت بانسحاب السوفييت من أفغانستان، ومن ثم ترك "المقاتلون" بتنظيم وتنسيق من القاعدة وأسامة بن لادن، الذين انتهت مهمتهم هناك، أفغانستان متوجيهن إلى بلدانهم أو أرسلوا إلى بلدان أخرى للدعاية والتحريض وبناء التنظيمات السياسية الجديدة التي أخذت على كما أرسلت جمهرة منهم صوب الدول الأوروبية والولايات المتحدة لتدخل في قيلولة طويلة على حين يطلب منها التحرك لتنفيذ مهمات بعينها بعد أن كانوا قد تدربوا على مهمات كثيرة مستفيدين من وجود السلطة بيد طالبان الذي كان يؤمن بشيخه أسامة بن لادن.

ومع هذه الهجرة المعاكسة بدأت المجازر في الجزائر والعمليات الانتحارية في مصر وفي أفريقيا ضد السفارات الأمريكية وفي غيرها ولكن بشكل خاص جريمة الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ في نيويورك التي نبهت العالم كله إلى أن حرباً جديدة من نوع خاص تبدو في أفق العالم، الحرب بين العالم المتحضر حقاً.

إلا أن ما كان يجلب الانتباه هو أن هناك مؤسسات كثيرة وكبيرة كانت ولا تزال تنتج وتعيد إنتاج هؤلاء منتشرة على الأرض السعودية وفي باكستان وفي بعض الدول الأخرى. حيث تتوفر فيها أسباب نجاح هذه العملية الإنتاجية المشوهة، سواء أكان من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية والثقافية أم التعليمية والنظم السياسية الملائمة لذلك. لقد برزت على سطح الأحداث المدارس الدينية السعودية وأساليب ووسائل وطرق ومناهج التعليم الديني الخاصة بهذه المدارس والتي جرى تعميمها من جانب وزارة الثقافة السعودية على جميع المدارس التي تمون من المملكة السعودية حكومة وميسورين، سواء أكانت تلك المدارس في الدول العربية والإسلامية أم الأكاديميات التي أسستها السعودية في الدول الغربية ووضعت في كل سفارة ممثلاً عن جمعية الدعوة الإسلامية المسؤول عن إيصال الكتب الثقافية الدينية التي تصدرها مطابع السعودية وغيرها لتوزيعها على المدارس الدينية والسفارات وغيرها من الجهات. وقد كانت المدارس الباكستانية سباقة في نشر وتوسيع تلك المدارس الدينية بحث ضمت إليها أعداداً غفيرة من الطلبة الأفغان ومن العرب والمسلمين من دول أخرى، خاصة أن باكستان قد أنتجت قبل ذلك مجموعة من رجال الدين المتعصبين المعروفين على صعيد العالم الإسلامي.

لم يشعر الحكام في العالمين العربي والإسلامي في بداية الأمر بمخاطر هؤلاء المتدربين على السلاحين والمثقفين ثقافة تتميز بالعنف وامتلاك الحقيقة المطلقة والحق المطلق والاستعداد لقتل من يطلق عليه بالكفار بأي عدد كان. ولكنهم بدأوا تدريجاً يشكلون خطراً على تلك حكومات بلدانهم وعلى العالم الغربي المتحضر، حيث بدأت عصابات من هؤلاء تقوم بعمليات عسكرية إرهابية في مناطق مختلفة من العالم. وأصبح العالم يواجه بشكل عام خمس مسائل، وهي:

❖ وجود دولة غنية كانت ولا تزال مستعدة لتمويل مدارس دينية في بلادها وفي بقية بلدان العالم بسخاء كبير وتزويدهم بالمناهج الدينية وبالكتب التثقيفية التي لا تختلف من حيث الجوهر عن الفكر المكتوب في المناهج التعليمية. ولا يهم أن تم ذلك عبر أجهزة الدولة أو عبر مؤسسات دينية أو رجال الدين، إذ أن المهم وصول تلك الثقافة على كل مسلم في العالم.

❖وجود دولة كبيرة مسلمة فقيرة ولكنها تمتلك عدداً كبيراً من البشر كانت مستعدة لفتح مدارس دينية تخفف من عبء الدولة الباكستانية وتوفر أموالاً كثيرة لها ولتلك المدارس وتمتص البطالة الكبيرة التي كانت تعانيها. وكانت هذه المدارس لا تستقبل الطلبة من باكستان وأفغانستان وإيران فحسب، بل ومن بقية بلدان المنطقة والعالم الإسلامي ومن مسلمي الغرب.

❖ وجود أرضية صالحة لنمو فكر هذه المدارس والمناهج الدينية بسبب البطالة الواسعة والفقر الجائر الذي تعيش تحت وطأته الملايين الكثيرة من البشر، إضافة إلى وجود عوامل سياسية منشطة يمكن أن تلعب دوراً مشجعاً على تقبل الفكر الديني المتخلف الذي يدرس فيها، ومنها الصراع العربي- الفلسطيني والعربي-الإسرائيلي، أو تأييد الغرب لحكومات غير ديمقراطية واستبدادية مما ساعد على بروز اتجاهات مناهضة لسياسات تلك الحكومات أولاً،ثم بدأت تناهض سياسة الولايات المتحدة ثانياً.

❖ وجود قوى إسلامية سياسية وقومية يمينية شوفينية في المنطقة ساهمت في تطوير هذه الحركة والتغطية عليها إلى حين نهوضها. وقد نشأ في بعض الأحيان تفاعل وتشابك بين قوى التيار القومي الشوفيني وقوى التيار الإسلامي السياسي المتطرف بشكل خاص، وهو ما نعيشه اليوم في الدول العربية وإزاء الوضع في العراق مثلاً.

❖ عدم حصول تنوير ديني واجتماعي في الدول العربية والإسلامية وانتشار الجهل والأمية والتخلف الحضاري وتردي الوعي الاجتماعي والسياسي مما يسمح لهذه القوى أن تحرز أرضية صالحة لنشوء وتطور التطرف وقبول الاتجاهات الإرهابية باسم الجهاد في سبيل حاكمية الله وضد الكفر والكفار ومكافحة الظلم ونشر العدل الإسلامي بين ...الخ!!

إن ما وقع في التسعينيات والسنوات اللاحقة من القرن الحادي والعشرين قد أدى إلى بروز مخاوف جدية من سلوك القوى الإسلامية السياسية التي شاركت في قتل أكثر من ١٠٠٠٠٠ إنسان في الجزائر والكثير من البشر الأجانب في مصر وفي مناطق أخرى من العالم وتعرضت أوروبا إلى هجمات مماثلة تنفذها تلك القوى الهمجية والفاشية.

العدالة الانتقالية

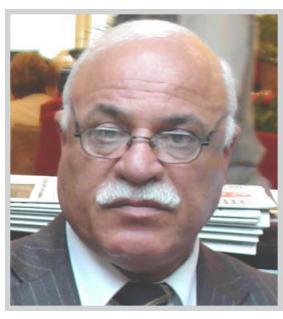

زهير كاظم عبود
باحث قانوني - السويد

في ظل الأنظمة التي تستولي على السلطة بأساليب الانقلاب، أو التزوير أو الطرق غير الشرعية ، غالبا ما تكون نتاج تلك العمليات حكومات عسكرية أو دكتاتورية، وفي ظل تلك السلطات يتم ارتكاب جرائم بحق الأفراد وبحق الجماعات، وهذه الجرائم منها ما يأخذ الشكل المباشر أو الشكل غير المباشر، كما انه غالبا ما ترتكب تلك السلطات جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحروب وانتهاكات للقوانين ولحقوق الإنسان ضد مواطنيها أو ضد شريحة معينة منهم ، غير إن أية جهة قانونية أو تشريعية أو قضائية في البلد لاتستطيع محاسبة أو محاكمة تلك السلطات الذين تظهر نتائج اعمالها من خلال الأفعال التي يجسدها الأشخاص المسؤولين المتهمين بارتكاب تلك الجرائم ، وغالبا ما تلجأ تلك السلطات الى تطويع النصوص القانونية وجعلها في خدمتها وحماية سلطتها، سواء بالالغاء أو الإضافة أو التعديل أو ايقاف العمل بتلك النصوص، تحت مزاعم عدة منها التحجج بالوضع الاستثنائي والضرورة الملجئة والظروف القاهرة وفترة الحروب وغيرها من تلك الحجج التي يرفضها الدستور، كما أنها تفسر الدستور وفقا لرغبتها وما ينسجم منه مع مسار سلطتها وما يضمن استمرار بقائها، وحين يتم اسقاط تلك السلطات، تقوم مهمة العدالة في الفترة الانتقالية، حيث تتجه الأمور الى تغيير في بنية وسياسة الدولة وفي طريقة محاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم والانتهاكات وفق القانون، وفي التزام الجميع بنصوص الدستور، حينها يستوجب أن تتم المحاسبة ضمن تلك الفترة لعناصر السلطة البائدة .

وإذ يعني مفهوم العدالة الانتقالية تلك المناهج التي تبحث في كيفية معالجة مخلفات الدكتاتورية والأنظمة الاستبدادية وغير الشرعية، وبالتالي فأنها مفتاح التحقيقات عن الجرائم المرتكبة بحق الأفراد وفقا للمعايير القانونية، وتطبيقا للمعايير الديمقراطية التي تصير منهجا للعمل بديلا عن سلوك تلك الأنظمة، وتسعى تلك المناهج الى كشف الحقائق ومحاسبة المذنبين وتعويض المتضررين وتقصي الحقائق لتوثيقها وتسجيلها للتاريخ، بالإضافة الى اعتماد معايير التسامح والمصالحة وإعادة ما تهدم من البناء السياسي والاجتماعي وأية رؤى اخرى تدخل في صلب حقوق الإنسان. وإذ تتشعب مهام العدالة الانتقالية بين طرح الدراسات والأفكار في سبل معالجة محاكمة المجرمين وإنزال العقاب القانوني بحقهم، فانها ايضا ترسم وفقا للبحوث والدراسات ما يتعلق بمعنى المصالحة والمصارحة والتسامح من اجل أعادة المجتمع في ظل السلام المدني والممارسة الديمقراطية واعتماد الشرعية في اسلوب الحكم، وبالتالي فأنها تعد بمثابة التأهيل بعد فترة الانحسار التي يعيشها المجتمع في ظل تلك الأنظمة.

كما يعني مصطلح العدالة الاجتماعية جميع الإجراءات التي تقوم السلطات الشرعية القائمة على انقاض السلطات الغاشمة والدكتاتورية المتهمة بارتكاب الجرائم بحق المواطنين وانتهاكات حقوق الإنسان والخروقات الواضحة للقانون الدولي، ووفقا لما تطرحه الدراسات من أفكار تأسيس المجتمع الآمن وتعزيز أسس العدالة والقانون وترسيخ مبادئ المصالحة الوطنية والسلام في تلك البلدان، من اجل البدء بتأسيس خطوات لازمة وضرورية لمسيرة اجتماعية. ولذا تسعى العدالة الانتقالية الى ان تكون أجراءات عملية بعيدة عن الشعارات، وتصب في خدمة تأسيس مجتمع تحكمه القوانين والعدالة ويسوده الأمن والسلام، وان لايتكرر ما جرى من جرائم وويلات وانتهاكات، مع تثبيت مبدأ معاقبة الجناة، وتأسيس مرتكزات المصالحة الوطنية، ولهذا فأن عملها يتشعب بين توثيق ومحاسبة من ارتكب الفعل الإجرامي وفقا للقوانين، وبين أيجاد المشاريع التي تعيد الحياة في المجتمع الى طبيعتها بأقل خسارة ممكنة. وفي عملية التحول الى الديمقراطية لابد من ترسيخ أسسها، ومن مقومات ترسيخ تلك الأسس مايتم طرحه في برنامج العدالة في الفترة الانتقالية التي تستوجب من ضمن منهجها، التحقيق القانوني في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، وكذلك حالات الإعدام التعسفي والتصفيات من دون تحقيق أو محاكمة. وتقوم مهمة العدالة الانتقالية استنادا الى القوانين العقابية منها والإجرائية، لذا فأنها منظمة ولا تقوم على العواطف والانفعال في الفعل ورد الفعل، مع الاستعانة بالخبرة والفنيين للاستعانة بهم في استجلاء الحقائق التي تتطلب تقريرا مفصلا من جهة الاختصاص، كما ينبغي توفير الضمانات اللازمة لعنصر التحقيق في الحماية والاستقلالية، كما يستوجب توفر خبرة ودراية ليس فقط في عملية التحقيق، وانما في حيثيات التاريخ ومجريات الأحداث، بالإضافة الى امكانية طلب المساعدة من الجهات القانونية الدولية لتقديم المساعدة في مجال القانون الدولي والوقائع المماثلة، سواء منها ماكان دوليا أو على شكل استشارة. ويتطلب الأمر بالإضافة الى كل هذا الى سرعة في الانجاز، ومواكبة العمل وفق كفاءة متميزة، واكمال العمل في القضايا التحقيقية وتقديم المتهمين للعدالة لمحاكمتهم بالسرعة الممكنة بغية اختزال الزمن والوصول الى الاحكام العادلة لغرض فرز من لايتم توفر الأدلة ضدهم أو من لاتكفي الأدلة ضدهم للإحالة لترتيب اخلاء سبيلهم واعادة دمجهم بالمجتمع . ومما أشار له جميع العاملين ضمن مشروع العدالة الانتقالية توفر الخبرة لدى القائم بالتحقيق، وهذه الخبرة لاتوفرها المحاصصات الطائفية ولا السياسية، ولا التزاحم على المناصب والمزايا التي قد توفرها تلك المهمات، وانما تكون الاستقلالية والنزاهة والسمو الاخلاقي والخبرة العملية والثقافية هي الفيصل في تلك المهمات، والتي تنتج أثرها المرجو ضمن تلك الفترة الحرجة والمهمة في عملية بناء المجتمع. وأن تتوفر لدى المكلف بمهمة التحقيق الالمام التام بجوانب القضية المكلف بها، بالاضافة الى ما تتطلبه مرحلة العدالة الانتقالية من موجبات العمل القضائي من نزاهة وسمو اخلاقي وحيادية ، مع تمسكه بالاستقلالية تمسكا تاما وعدم التأثر بأية طلبات أو رغبات أو توجهات تقتضيها السياسة أو جهات حكومية أو حزبية معينة. وبالنظر لأفراغ محتوى القانون في ظل النظام البائد، فسيكون هناك مهمة لاتقل أهمية عن مرحلة التحقيق، وهي مهمة تشخيص التشويه الحاصل للقانون وطرحه جانبا، ومهمة توثيق الذاكرة الوطنية ، وعلى هذا الأساس يكون لإصلاح النظام القانوني دورا مهما في تنقية النصوص والقوانين بما يخدم المرحلة ويضمن تطبيق حقوق الإنسان، والغاء العناصر التي تعرقل العملية وتعيق تحقيق العدالة، وبالتالي فأن تدقيق الجوانب القانونية في اجراءات التحقيق والتمسك بالنصوص التي تفيد وتسهل تلك العملية مسألة تتقيد بها سلطة التحقيق في مرحلة العدالة الانتقالية، مع التمسك بمعيار حقوق الإنسان وتوفير الضمانات للمتهمين، بالرغم من الضغوط وحالات الاستغراب من لدن بعض الجهات التي قد لايسرها مثل هذه الإجراءات، باعتبار إن المتهمين ماكانوا ليوفروا مثل تلك الفرص للضحايا، غير إن تحقيق العدالة في هذه الفترة تعد تأسيسا لرصف الأسس التي ستقوم عليها دولة القانون، وبالتالي تصبح حقوق الإنسان نصوصا دستورية ملزمة يعتاد عليها المواطن، وبالتالي يتعمد الإشارة اليها والتمسك بها مستقبلاً.

ومن أهم مقتضيات العدالة الانتقالية حماية المجتمع من الانفلات والرغبة في الثأر، والتي يغذيها استمرار الحالة الأمنية بشكلها الحالي، وانتشار الجريمة بين الجماعات المنظمة واتخاذها وسيلة لتحصيل المغانم، والاستخفاف بالقوانين، هذه الحماية التي ينبغي أن تكون صارمة بحق الجميع وتشيع روح الطمأنينة والعدالة والاستقرار وتهدئ الأحوال، وإصدار قوانين تعالج الوضع الحالي ، وتكون هذه القوانين نابعة من مصلحة وحاجة الناس، وإرساء الأسس العامة للديمقراطية التي ما زالت بعيدة كل البعد في السلوك والممارسة اليومية في المجتمع العراقي. وتأتي مهمة إصدار مذكرات القبض على المتهمين، ومهمة ملاحقتهم والقبض عليهم لتقديمهم الى سلطات التحقيق، من مهمات السلطة التنفيذية المناط بها تنفيذ هذا الأمر، وعلى هذا الأساس ستكون من بين هذه المهمة المحاكمات الغيابية لبعض المتهمين الذين تمكنوا من الفرار والهروب، وتمكنوا من اللوذ بدول مجاورة أو غير مجاورة بشكل مشروع أو غير مشروع، غير إن مايقع على عاتق سلطة التحقيق بعد استنفاذ جميع الطرق في التمكن من القبض على المتهم أو التحقيق معه، تكون بأحالة المتهم غيابيا على المحكمة المختصة لمحاكمته. ومن المفيد جدا إن تكون سلطة التحقيق ملمة بالقانون الدولي وبمعاهدات حقوق الإنسان، بالإضافة الى معرفتها بالتجارب الإنسانية في هذا المجال، وأن تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الضحايا المعثور على رفاتهم في المقابر الجماعية، ولا على الأسماء المدرجة ضمن قوائم الضحايا الذين تم تنفيذ حكم الإعدام بحقهم دون محاكمة أو تحقيق، بل الى العديد من الضحايا الذين لم ترد اسماء لهم ولم يتم العثور على رفاتهم، ولم يزلوا مفقودين حتى اليوم. وهذه الحالات تصلح للتدقيق والتمعن والتحري، ولغرض استكشاف حقيقة اختفاء هؤلاء وعدم العثور على رفاتهم أو اماكن دفنهم أو قرارات اعدامهم، يتعين الاستعانة بتقارير حقوق الإنسان وشهادات الأهل والحلقات القريبة من دوائر الأمن أو المخابرات أو الجهات المعنية بالقبض على الضحايا، وان تبذل الجهود من أجل إن توصل الى الجمهور اهمية التوصل الى تلك الحقائق، وان توفر كل الضمانات في سرية الشهادة والمحافظة على كتم الأسماء وتجنب أي ما يحدث الضرر لهؤلاء، بالإضافة الى المكافآت المادية التي تمنحها تلك السلطات من اجل التوصل الى تلك الحقائق. كما تستطيع تلك الجهات مواجهة المتهمين، ومحاولة استغلال شهادات بعضهم ضد بعض، وأن تعتبر بعض المتهمين شهود ضد متهمين آخرين أذا كانت تلك الشهادات مهمة أو منتجة، وتأتي أهمية مرحلة التحقيق خلال فترة العدالة الانتقالية، أنها تكون مزدوجة الأهمية، فمن ناحية أنها تأتي ضمن فترة الانتقال من النظام الدكتاتوري الى النظام الديمقراطي، وانها تلتزم بمعايير تكون قد تم تغييبها في المرحلة السابقة، ومع كل هذا فيقع على عاتقها الإسراع بإظهار الحقائق ضمن تلك الفترة، كما أن عملها سيكون عرضة للتدقيق والأنتقاد والتمييز إضافة الى المراقبة الدقيقة من ابناء الشعب المتابعين لمراحل التحقيق في تلك الفترة. ولانرى بأسا من إن تكون المؤسسات الدولية المهتمة في تطبيق حقوق الإنسان موجودة وحاضرة بشكل مراقب لايحق لها التدخل في مجريات العملية التحقيقية، ولايحق لها كشف تفاصيل التحقيق. وتعتمد العملية التحقيقية على تعزيز الأدلة القائمة على نسبة الجريمة الى المتهم وتمحيصها للتثبت من كفايتها للإحالة على المحكمة المختصة، ولذا فأن دراسة شخصية المتهم وظروف الجريمة والاساليب التي ارتكبت بها، والانتقال الى موقع الجريمة واجراء المعاينة، وتنظيم مخطط ومرتسم لمحل الحادث، وتصوير الضحايا، وجمع الآثار المادية والأدلة الثبوتية، واجراء التفتيش وربط التقارير الفنية وتقارير الخبراء، واهمية استجواب المتهم بالإضافة الى ربط الأدلة الكتابية وتدوين الشهادات جميعها تدخل ضمن عملية موازنة تلك الأدلة ومعرفة ما اذا كانت تلك الأدلة التي توفرت تكفي للإحالة على المحكمة، حيث تقوم الجهة المكلفة بالتحقيق بإحالة القضية الى المحكمة المختصة قانونا بالمحاكمة، والأخيرة هي المكلفة بإصدار قرار الحكم بعد اجراء المحاكمة سواء منها الحضورية أو الغيابية، وفي حال عدم كفاية الأدلة أو عدم توفر الأدلة التي احيل المتهم بها الى تلك المحكمة، فيتم اصدار قرار الأفراج أو البراءة حسب مقتضى الحال.

ويساهم المركز الدولي للعدالة الانتقالية مساهمة فعالة في أداء الدور الإنساني والقانوني في هذا المجال، ولهذا فأن المركز يساعد الدول (المجتمع المدني والحكومات) التي تسعى إلى محاسبة المسؤولين بها عن ارتكاب أفعال وحشية على نطاق واسع أو انتهاكات لحقوق الإنسان. ويزاول المركز نشاطه في المجتمعات التي كانت ترزح تحت حكم قمعي أو كفاح مسلح، وكذلك في الدول الديمقراطية التي تعاني من مظالم تاريخية أو انتهاكات منهجية لم يبت فيها بعد.ويقدم المركز معلومات قياسية وتحليلات قانونية ووثائق ودراسات استراتيجية إلى المؤسسات التي تسعى إلى إقرار العدل والحقيقة، وللهيئات المعنية سواء كانت حكومية أو غير حكومية. ويساعد المركز في إعداد استراتيجيات للعدالة الانتقالية تضم خمسة عناصر رئيسية هي: الملاحقة القضائية لمقترفي الجرائم؛ وتسجيل الانتهاكات عن طريق وسائل غير قضائية مثل لجان البحث عن الحقائق؛ إصلاح المؤسسات المخلة بالأصول السليمة؛ وتقديم التعويض للضحايا؛ وعقد المصالحات. ويلتزم المركز بإعداد الطاقات المحلية وتعزيز الجهود الناهضة في ميدان العدالة الانتقالية، ويعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات والخبراء المعنيين في شتى أنحاء العالم.